

الإعلان عن أول كشف تجارى للذهب فى مصر

الإنتاج السنوى بعد السنة الثامنة إلى ٩٤٣ مليون دولار، كما سيتم إنشاء بنية تحتية للمشروع ومحطة كهرباء ومسكن وخدمات طبية وتعليمية للعاملين، ويبلغ عدد فرص العمل الجديدة المباشرة ٣ آلاف فرصة عمل بالإضافة إلى ٣ آلاف فرصة عمل غير مباشرة.

وأكد الوزير أن الحكومة المصرية لن تتحمل أى استثمارات فى مجال البحث عن استخراج الذهب.

وأكد أن هناك اتفاقية فى هذا المجال وافق عليها مجلس الشعب بين الجانب المصرى ممثلاً

فى وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية وهيئة المساحة الجيولوجية، والجانب الأسترالى ممثلاً فى الشركة الفرعونية لمناجم

الذهب المملوكة لشركة سانتا من الأسترالية، وسيتم إنشاء شركة مشتركة للعمليات ستقوم

بالإعداد لإنتاج واستخراج الذهب، وطبقاً للاتفاقية فستحصل مصر على إتاحة تصل إلى

٣٪ سنوياً، وسيصل نصيب الجانب المصرى إلى ٤٠٪ من صافى الربح فى السنتين الأولى

والثانية، و٤٥٪ من صافى الربح فى السنتين الثالثة والرابعة و٥٠٪ من صافى الربح فى

السنوات التالية.

وأكد الوزير أن هناك عمليات بحث وتنقيب عن الذهب يقوم بها عدد من الشركات

المتخصصة الأخرى، ومن المنتظر أن تسهم هذه الجهود كلها فى تحقيق إنتاج سنوى متميز من

الذهب لمصر يحقق عائداً سنوياً كبيراً، خاصة أن القيمة المضافة فى عمليات الذهب تعتبر

مرتفعة جداً، مما سيسهم فى أن يصبح الذهب أحد الموارد المهمة لتحقيق عائد سنوى متنم

للدولة، وذلك بعد فترة توقف طويلة عن استخراج الذهب استمرت ٤٣ سنة.

وقال الوزير: إن كميات الذهب المستخرجة هذا القرن فى مصر خلال الفترة من ١٩٠٢ إلى

١٩٥٨ قد وصلت إلى ٧ ملايين و٤٠٠ ألف طن ذهب. وأوضح ساهى الراجحي رئيس الشركة

الأسترالية أن المؤشرات ونتائج الدراسات توضح أن الذهب موجود بكميات كبيرة وبكثافة

فى منطقة السكرى، والتي يوجد فيها أول منجم للذهب سيبدأ الإنتاج.

وأضاف أنه سيتم زيادة عدد المناجم فى هذه المنطقة لتصل إلى ١٠ مناجم.

وأكد أن الإنتاج سيتزايد بصفة تدريجية خلال الفترة المقبلة، مما سيشجع شركات عالمية أخرى عديدة على التنقيب واستخراج

الذهب فى مصر.



مصطفى الرفاعى

■ بدء إنتاج الذهب

■ فى أول منجم بمنطقة

■ السكرى بالصحراء

■ الشرقية خلال ٦ أشهر

■ ١,٦ مليون أوقية الاحتياطى

■ المصنق للذهب و١٦ مليوناً

■ الاحتياطى تحت التأكيد

■ زيادة عدد المناجم تدريجياً

■ لتصل إلى ١٠ مناجم و٩٤٣ مليون

■ دولار عائداً سنوياً متوقعاً

عدد من الشركات العالمية المتخصصة، وأثبتت أن كشف السكرى هو كشف تجارى متميز طبقاً للمعايير العالمية. وقد تم حتى الآن حفر ٢٠٠

بئر بمنطقة السكرى فقط بإجمالى أطوال ٣٧ ألف متر، وستتم مضاعفة

عدد المناجم فى إطار اتفاقية الامتياز للشركة الأسترالية بمنطقة السكرى إلى ١٠ مناجم

تحتوى على الذهب الموجود فى خامات الكوارتز وفى البيريت (كبريتيد الحديد)، مما

يعنى زيادة كبيرة فى حجم إنتاج الذهب لتصبح مصر إحدى الدول الرئيسية فى مجال

إنتاج الذهب على مستوى العالم كله. وقد تم حتى الآن قيام الشركة الأسترالية

بإنفاق ١٥ مليون دولار، ومن المنتظر أن يصل إجمالى الاستثمارات المتوقعة للبحث والدراسة

والإنتاج إلى ٧٠٠ مليون دولار، وستصل قيمة

أعلن الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية عن أول كشف تجارى للذهب فى مصر، وأوضح أنه يجرى حالياً

اتخاذ الخطوات النهائية لبدء إنتاج الذهب فى مصر خلال ٦ أشهر، وذلك بعد توقف استمر ٤٣

سنة، وأكد وزير الصناعة فى المؤتمر الصحفى الذى عقد أمس، أن هذا الكشف يأتى كخطوة

مهمة فى إطار الجهود المبذولة لكى تصبح مصر إحدى الدول الرئيسية المنتجة للذهب على

مستوى العالم كله.

وقد شهد المؤتمر الصحفى الجيولوجى أحمد سويدان رئيس هيئة المساحة الجيولوجية

والثروة المعدنية وساهى الراجحي رئيس الشركة الأسترالية التى حققت هذا الكشف المهم

وتتولى أعمال البحث والتنقيب والاستغلال. وقال الوزير: إنه كان تم عقد اتفاقية وافق

عليها مجلس الشعب، تسمح للشركة الأسترالية بالحصول على موقع امتياز للبحث والتنقيب

واستخراج الذهب فى عدة مناطق بالصحراء الشرقية، ومنها مناطق السكرى والبرامية

وابومردات.

وقد قامت الشركة بعمليات واسعة للدراسات والبحوث الجيولوجية قصرت بعدها نشاطها

البحثى عن الذهب فى مساحة الامتياز الحالية وقدرها ٣ آلاف كيلومتر مربع.

وأكد الوزير أن المساحة التى تمت دراستها فى موقع أول منجم سيتم استخراج الذهب منه

تقدر بنصف كيلومتر مربع فى منطقة السكرى بالصحراء

الشرقية، وقد بلغت كميات الاحتياطى المحقق للذهب حتى

الآن مليوناً و٦٦٠ ألف أوقية، وكميات الاحتياطى تحت

التأكيد حالياً فى الموقع نفسه ١٦ مليون أوقية قيمتها الحالية ٤ مليارات

٣٠٠ مليون دولار.

وأضاف أنه تم حساب هذه القيمة والأسعار العالمية الحالية للذهب، وهى تعتبر أسعاراً

منخفضة نسبياً حالياً، وذلك لقيام عدد من البنوك العالمية ببيع جزء كبير من أرصدها

الحالية من مخزون الذهب، مما تسبب فى هبوط أسعار الذهب، ولكن من المنتظر بعد أن تنتهى

البنوك من عمليات بيع هذه الكميات أن تعاود أسعار الذهب العالمية ارتفاعها مرة أخرى.

وأكد وزير الصناعة أنه تم قبول دراسة جدوى عن موقع أول منجم للذهب فيها

متابعة:

أحمد العطار

١٦ مليون أوقية قيمتها الحالية ٤ مليارات ٣٠٠ مليون دولار.

وأضاف أنه تم حساب هذه القيمة والأسعار العالمية الحالية للذهب، وهى تعتبر أسعاراً

منخفضة نسبياً حالياً، وذلك لقيام عدد من البنوك العالمية ببيع جزء كبير من أرصدها

الحالية من مخزون الذهب، مما تسبب فى هبوط أسعار الذهب، ولكن من المنتظر بعد أن تنتهى

البنوك من عمليات بيع هذه الكميات أن تعاود أسعار الذهب العالمية ارتفاعها مرة أخرى.

وأكد وزير الصناعة أنه تم قبول دراسة جدوى عن موقع أول منجم للذهب فيها